دور الأصول القانونية في تحسين مستويات الوصول للخدمات المالية الاسلامية: دراسة تحليلية لدول العالم العربي والاسلامي

The Role of Legal Origins in Improving Islamic Financial Services Access: Analysis Study of Arabic and Islamic Countries

رياض لمزاودة

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة (الجزائر)، r.lemzaouda@centre-univ-mila.d

الاستلام: 2021/06/02 القبول: 2021/06/27 النشر: 2021/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأصول والأنظمة القانونية في تطوير الأنظمة المالية ورفع معدلات الوصول للخدمات المالية; وخاصة في الدول التي طبقت التشريع الاسلامي، وذلك من خلال دراسة دور القانون المشترك، القانون المدني والشريعة الإسلامية في تفسير اختلاف مستويات التطور المالي والوصول للخدمات المالية في الدول العربية والإسلامية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معظم الدول العربية والإسلامية اعتمدت على النظم القانونية الغربية والتي كان لها دور سلبي من خلال عدم القدرة على بناء مؤسسات قوية تعمل على رفع مستويات التطور المالي وتحسين الخدمات المالية المقدمة وخاصة الاسلامية.

الكلمات المفتاحية: الأصول القانونية، التطور المالي، الوصول للخدمات المالية.

رموز jel: G20، G29.

Abstract:

This study seeks to examine the importance of legal origin in improving the financial system, and rise Islamic financial services access, and that by studying the role of Common Law, and Civil Law, and Shari'a Law in order the describe the various stages of financial development in Arab and Islamic countries. The results in this study indicate that most Araba and Islamic countries continued to rely on foreign legal systems, which has had a negative role due to an inability to create strong institutions that can enhance financial development levels and improve financial services access.

Keywords: Legal origin, Financial development, financial services access.

(JEL) Classification :G20, G29.

1. مقدمة

تركز الدراسات الحديثة على أهمية البيئة القانونية والمؤسساتية في تفسير اختلاف مستويات تطور الأنظمة المالية بين مختلف الاقتصاديات، فالقوانين وآليات تطبيقها تؤثر مباشرة في عمـــل وأداء الوســـطاء والأسواق المالية، فالنظام القانوني وإنفاذ القوانين لها دور كبير في بناء وتكوين نظام مالي سليم، هذا الأخير يعمل على توفير الخدمات المالية الملائمة التي تعمل على دعم عملية النمو الاقتصادي.

إن الحديث عن أهمية القانون ودور التقاليد والأصول القانونية في زيادة معدل إتاحة الخدمات المالية، وتحفيز التطور المالي يعتمد أساسا على وجود مؤسسات قوية تعمل على توفير وتهيئة بيئة ملائمة لعمليات التمويل، من خلال إيجاد قوانين تسير الصفقات المالية وتعمل على تنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية.

حسب نظرية Rafael La Porta (1998) الدول التي بها أنظمة قانونية تعمل على حماية حقوق الملكية الخاصة، ودعم وإنفاذ الترتيبات التعاقدية الخاصة وحماية حقوق المستثمرين والمدخرين تحقق مستويات عالية لمعدل الوصول للخدمات المالية. في المقابل تعاني معظم الدول العربية والإسلامية من ضعف مستويات التطور المالي ومعدل الوصول للخدمات المالية.

1.1. إشكالية الدراسة: ومن هنا تبرز إشكالية هذه الدراسة: ما هو دور التقاليد القانونية في تحسين مستويات التطور المالي والوصل للخدمات المالية الاسلامية؟

2.1. الأسئلة الفرعية:

- ✓ هل للأصول القانونية المتبعة في الدول العربية والإسلامية دور في تطوير صناعة الخدمات المالية؟
- ✓ هل كان للتشريع الإسلامي المطبق في بعض الدول دور في تحسين مستويات الوصول للخدمات المالية الإسلامية؟

3.1. أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في معرفة أحد العوامل التي حاولت تفسير سبب اختلاف مستويات التطور المالي في الاقتصاديات ومستوى الوصول إلى الخدمات المالية.

4.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الأصول القانونية المتبعة في الدول العربية والإسلامية.
- معرفة مستويات التطور المالي ومستوى الوصول للخدمات المالية وخاصة الإسلامية في دول العالم العربي والإسلامي.

5.1. منهج الدراسة: للإلمام بمختلف عناصر الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف على أدبيات الموضوع، وصف حالة البلدان العربية والإسلامية فيما يخص مستويات الوصول للخدمات وتحليل أهم التقارير التي صدرت فيما يخص هذا الموضوع.

1.6. الدراسات السابقة:

– دراسة (Rafael La Porta, 1998) تحت عنوان: " Law and finance "، هدفت الدراسة إلى دراسة الأصول القانونية المنتشرة في 49 دولة، توصلت هذه الدراسة أن الدولة التي تعتمد على النظام القانوني المشترك تتميز بحماية قوية لحقوق المساهمين والحقوق التعاقدية أكثر من الدول التي تتبع النظام القانوني المدني الفرنسي.

– دراسة (Mathias Siems, 2007) تحت عنوان: "Legal Origins: Reconciling Law & Finance and Comparative Law" ، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأصول القانونية المنتشرة في العالم ودورها في تطور أنظمة التمويل، توصلت هذه الدراسة أن الدول التي تطبق النظام القانوني المشترك تتميز بتطور النظام البنكي والأسواق المالية.

– دراسة (Rihab Grassa, 2014) تحت عنوان " Law and Islamic finance: How legal origins affect Islamic finance development? " هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأصول القانونية المنتشرة في العالم الإسلامي بالإضافة للتشريع الإسلامي، توصلت هذه الدراسة أن دمج القانون المشترك والقانون الإسلامي كان له أثر إيجابي على التطور المالي.

2.أدبيات الموضوع

استند الباحثون في دراسة أهمية ودور القانون والتطور المالي على دراسات القانون المقارن، والذي يصنف النظم القانونية إلى عائلات قانونية كبرى مستمدة أو مستوحاة من أصل أو ماض مشترك، أو من مؤسسات ومتماثلة أو من رموز لغوية أو مفاهيم مشتركة، أو بحكم التشابه في مصادر القانون أو من مجتمع الإجراءات والأساليب أو التقنيات التي يستخدمها فقهاء القانون والقضاء، أو من المبادئ الفلسفية أو الاقتصادية أو السياسية المتشابهة.

1.2.العائلات القانونية: تصنف العائلات القانونية كما يلي:

- العائلة الرومانو جرمانية أو القانون المدني (Civil Law) هي عائلة تجمع القوانين التي تستمد أصولها من القانون الروماني وفي مقدمتها القانون المدني الفرنسي والقانون المدني الألماني.
- عائلة القانون المشترك أو القانون المشترك (Common Law) تشمل هذه العائلة على القانون الانجليزي وتختلف هذه العائلة اختلافا جوهريا عن العائلة السابقة كونها من صنع القضاء واعتمادها على السابقة القضائية كمصدر للتشريع.

- عائلة القانون الاشتراكي وهي قوانين مبنية على فلسفة ونظرة خاصة.
- منهج الشريعة الإسلامية تنفرد هذه العائلة عن العائلات الأخرى من حيث المصدر والخصائص.

وقد تم التركيز على التقاليد القانونية واسعة الانتشار وخاصة في أوروبا والمتمثلة أساسا في القانون المدني الفرنسي، والقانون المشترك، فالاختلاف الجوهري بين هذين العائلتين الأكثر انتشارا في العالم– فكما هو معلوم فالقانون المدني رومانو جرمانية هي المدرسة الأكثر شيوعا وانتشارا في دول العالم وتتكون من ثلاث أنظمة قانونية هي القانون المدني الفرنسي، القانون الجرماني الألماني والقانون الإسكندنافي– يكمن في أن التشريع هو المصدر الأساسي في القانون المدني حيث تتم صياغة القاعدة القانونية من قبل المشرع كقاعدة عامة ومجردة، فالتشريع يعطي أولوية المشرع على القاضي هذا الأخير يكون ملزم بإيجاد حل للنزاع (نزاع تعاقدي) مستندا إلى القواعد القانونية، إذا لم تكن هناك قاعدة وجب البحث عن نية المشرع، على هذا الأساس ينشأ المشرع الإطار العام الذي يتحرك فيه القاضي. في المقابل نجد أن القضاء هو المصدر الأساسي في القانون المشترك حيث تكون الأحكام القضائية هي التي تنشئ القواعد القانونية، أين يقوم القاضي بوظيفة تشريعية من خلال الأحكام الصادرة عن الهيئات العليا التي تشكل السوابق القضائية والتي تجمع في مجموعات تصبح ملزمة للحكم في القضايا اللاحقة فالواقع هو منشأ القاعدة، أي أن وظيفة القاضي في القانون العام لا تقتصر على تطبيق القانون فقط كما هو الشأن في القانون المدني (Mathias, 2007, P2).

2.2.نظرية القانون والتمويل: حسب نظرية (La Porta) التقاليد القانونية التي ظهرت في أوربا انتشرت في جميع أنحاء العالم سواء من خلال الغزو، وحركات الاستعمار وظاهرة التقليد.

تقوم نظرية القانون والتمويل على الفرضيات التالية(Arner, 2007, P48.) :

- الدول التي بها أنظمة قانونية تعمل على حماية حقوق الملكية الخاصة، ودعم الترتيبات التعاقدية الخاصة وحماية حقوق المستثمرين والمدخرين بها مستويات أعلى من التطور المالي ومستويات عالية من معدل الوصول للخدمات المالية. إذن فاختلاف أصول التقاليد القانونية عامل أساسي يفسر اختلاف مستوى نشاط وكبر حجم المؤسسات والأسواق المالية وتحقيق الشمول المالي.
- التقاليد القانونية التي ظهرت في أوروبا وانتشرت في جميع انحاء العالم تشرح الاختلاف الموجود بين الدول فيما يخص حماية المستثمرين، البيئة التعاقدية ومستويات تطور الأنظمة المالية.

إن الدول التي تملك أنظمة قانونية تحمي حقوق الملكية وتدعم الترتيبات التعاقدية الخاصة، حماية حقوق المستثمرين والمدخرين تكون أكثر تحفيزا للتطور المالي، على عكس الدول التي مؤسساتها القانونية لا تدعم حقوق الملكية ولا تسهل عملية الإجراءات التعاقدية الخاصة فتكون غير محفزة لتطور النظام المالي.

تركز هذه النظرية على مرونة القوانين وتكيفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، بمعنى قدرة النظام القانوني على التكيف وفق الاحتياجات التعاقدية الحديثة والمستجدات العالمية. فالقدرة على التكيف تعني عملية صنع القوانين (Process of Law making) (Grassa, 2014, P.160)، هذه العملية تحدد قدرة الاستجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة وفق المستجدات العالمية وهي أمر حاسم ومهم في إحداث التطور المالي ورفع معدلات الشمول المالي.

كخلاصة لنظرية القانون والتمويل يتبين أن (Siems , 2007 , P.64) :

- ✓ الأصول القانونية تحفز عملية التطور المالي من خلال حماية حقوق المساهمين والدائنين، في هذا الشأن وجد (La Porta) أن بلدان القانون المدني لها أسواق أقل تطورا مقارنة مع أسواق بلدان القانون العام، أما فيما يخص القطاع البنكي فلم تكن هناك فروقات كبيرة ذات دلالات إحصائية.
- ✓ بلدان القانون المدني توفر حماية قانونية أقل لحملة السهم والدائنين مما يؤثر سلبا على حجم ونشاط أسواق رأس المال مما يؤدي إلى زيادة تركز الملكية في كل من قطاع الصناعات والشركات الكبرى؛
- ✓ الأصول القانونية تؤثر على درجة إنفاذ القانون هذه الأخير لها علاقة مع مستوى الدخل الوطني.

لكن السؤال الرئيسي على أي أساس يفسر أثر الأصول القانونية على التنمية المالية وما هي قنوات تأثير التقاليد القانونية على عملية التمويل والتطور المالي.

إذن نظرية القانون والتمويل تحاول الاجابة لماذا بعض الدول بها أنظمة مالية متطورة وبالتالي تحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي، بينما دول أخرى العكس، كذلك لماذا بعض الدول بها القوانين اللازمة لحماية المستثمرين وآليات إنفاذ العقود في حين بعض الدول لا تملك هذه القوانين والآليات.

وفقا لهذا التحليل نجد أن:

✓ قابلية تغيير القوانين مرتبطة بالأصول القانونية للبلد (المنشأ القانوني)؛ حيث نجد أنه هناك أصل قانوني تكون عملية تغيير القوانين عملية سهلة وخاضعة للاجتهاد، في المقابل هناك أصل قانون تكون العملية معقدة.

✓ المرونة والقدرة على التكيف من خلال سرعة استبدال القوانين غير الفعالة بقوانين جديدة فعالة وتتماشى مع متطلبات العولمة والمؤسسات الدولية. هذه المرونة توجد بشكل كبير في القانون المشترك من خلال اعتماد السابقة القانونية والتي يجب تطبيقها وإتباعها وفق لمبدأ ما سبق إقراره (Grassa, 2014,P.160) فالمحاكم الادنى يجب أن تلتزم بالنتائج القانونية للمحاكم العليا، ولهذا فالأنظمة القانونية المستوحاة من القانون المشترك تكون أكثر مرونة وقدرة على التكيف والتطور وفق الاحتياجات التعاقدية من وقت لآخر، في المقابل هذا الأمر لا يمكن حدوثه بسهولة في النظم القانونية المستوحاة من القانون المدني الفرنسي الذي يعتمد على القاعدة القانونية الصادرة عن السلطة التشريعية.

فيما يلي نوضح الأصول القانونية للدول التي حققت المراتب الخمسة الأولى في معدلات مستويات التطور المالي سنة 2018.

الجدول رقم (1): الأصل القانوني ومستويات التطور المالي للدول التي حققت المراتب الخمسة الأولى سنة 2018.

الرتبة	الدولة*	الأصل القانوني**	مستويات التطور المالي*
1	سويسرا	القانون الجرماني	0.96
2	المملكة المتحدة	القانون المشترك	0.90
3	كندا	القانون المشترك	0.90
4	الو.أ.م	القانون المشترك	0.90
5	اليابان	القانون الجرماني	0.89

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

(data.imf.org/?sk=F8032E80-B36C-43B1-AC26-493C5B1CD33B&sId=1481207801912, 2021)

(Siems, Legal Origins: Reconciling Law and Finance and Conparative Law, 2007)

يلاحظ من الجدول أن البلدان التي حققت المراتب الخمسة الأولى في مستويات التطور المالي عالميا سنة 2018 كلها تتبع النظام القانوني المشترك أو القانون الجرماني، وهي قوانين تتميز بمرونة عالية في تغيير القوانين وفق الظروف والمتغيرات والحاجات التعاقدية. في المقابل نلاحظ غياب كلي للدول التي تتبع القانون المدني الفرنسي، هذا الأخير يتميز بضعف حماية حقوق الملكية وضعف آليات تنفيذ العقود وعدم القدرة على التكيف.

لمزيد من التوضيح حول دول الأصول القانونية وتطور الأنظمة المالية، الجدول الموالي يبين الدول التي حققت المراتب الأولى عالميا في معدلات الوصول للخدمات المالية سنة 2019.

الجدول رقم (2): الأصل القانوني ومستويات الوصول للخدمات المالية للدول التي حققت المراتب الأولى عالميا سنة 2019.

الدولة	الأصل القانوني	مستويات الشمول
فنلندا	القانون المشترك	99.79
كندا	القانون المشترك	99.73
استراليا	القانون المشترك	99.52
ألمانيا	القانون الجرماني	99.14
اليابان	القانون الجرماني	98.24
سانغفورة	القانون المشترك	97.93
المملكة	القانون المشترك	96.37
فرنسا	القانون المدني	94
ايران	الشريعة	93.98

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك العالمي.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكثر الدول التي تحقق معدلات عالية من الشمول المالي تعتمد على القانون المشترك، في المقابل لا نجد أثر للدول التي تعتمد على القانون المدني إلا فرنسا والتي تحقق كذلك مستويات عالية. كما نجد دولة ذات القانون الإسلامي تحقق مستويات عالية من الوصول للخدمات المالية.

3.الأصل القانوني ومستوى الوصول للخدمات المالية في البلدان العربية والإسلامية

فيما يلي نحاول تناول دول العالم العربي والإسلامي من خلال دراسة المنشأ القانوني ومستوى تطور النظام المالي ومعدل الوصول للخدمات المالية.

1.3. الأصول القانونية في العالم العربي والإسلامي

يوضح الجدول التالي المنشأ القانوني لدول العالم العربي والاسلامي:

الجدول رقم (03): الأصول القانونية في العالم العربي والاسلامي

القانون المدني/الشريعة الاسلامية	القانون المشترك/الشريعة الإسلامية	القانون المدني	الشريعة الاسلامية
مصر، الجزائر، تونس، المغرب، الأردن، قطر، الامارات، سوريا، العراق، إندونيسيا،	البحرين، الكويت، ماليزيا باكستان، السودان، بنغلادش	لبنان	إيران العربية السعودية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (Grassa, 2014. P.161)

حسب (Levine ; BecK) انتشرت النظم القانونية الغربية حول العالم عن طريق الغزو والاستعمار أو التقليد، على هذا الأساس، نجد أن معظم البلدان العربية والإسلامية اعتمدت هذه النماذج القانونية وخاصة فيما يخص القانون التجاري، فالبلدان التي كانت تحت حكم الاستعمار البريطاني اعتمدت القانون المشترك، في حين المستعمرات الفرنسية أعتمد النظام القانوني المدني الفرنسي، مع الاحتفاظ ببعض التشريعات الاسلامية فيما يخص الاحوال الشخصية مما ولد أنظمة قانونية يمكن القول عنها أنها مختلطة ولكن تعمل في نطاق محدود (Mixed Common Law/Shari'a Law) (Mixed Civil Law/Shari'a Law). في المقابل هناك دول تعتمد على الشريعة الإسلامية Shari'a Law والمتمثلة في إيران والعربية السعودية.

2.3.مستوى الوصول للخدمات المالية في العالم العربي والإسلامي:

الجدول التالي يوضح الأصل القانوني في دول العالم العربي والإسلامي.

الجدول رقم (04): الأصول القانونية ومعدل الشمول المالي في العالم العربي والاسلامي

الدولة	الأصل القانوني	معدل الشمول المالي
إيران	الشريعة الإسلامية	94%
الامارات	القانون المدني/الشريعة الاسلامية	88%
ماليزيا	القانون المشترك/الشريعة الإسلامية	85%
البحرين	القانون المشترك/الشريعة الإسلامية	83%
الكويت	القانون المشترك/الشريعة الإسلامية	80%
قطر	القانون المدني/الشريعة الاسلامية	66%
كازاخستان	القانون المدني/الشريعة الاسلامية	59%
اندونيسيا	القانون المدني/الشريعة الاسلامية	49%
الجزائر	القانون المدني/الشريعة الاسلامية	43%
الأردن	القانون المدني/الشريعة الاسلامية	42%
تونس	القانون المدني/الشريعة الاسلامية	37%
مصر	القانون المدني/الشريعة الاسلامية	33%
المغرب	القانون المدني/الشريعة الاسلامية	29%
العراق	القانون المدني/الشريعة الاسلامية	23%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك العالمي.

فمن خلال مقارنة الأصل القانوني ومستوى الشمول المالي نجد أن:

- البلدان ذات النظام القانون المشترك والشريعة حققت مستويات مرتفعة من معدل الوصول للخدمات المالية مثل ماليزيا، البحرين والكويت.
- إيران وباعتمادها قانون الشريعة الإسلامية حققت معدل مرتفع جدا من الوصول للخدمات المالية في حدود 94%، وهو معدل هام يضعها ضمن المراتب الأولى عالميا.
- الدول التي اعتمدت القانون المدني مع بعض القوانين الإسلامية حققت معدلات متدنية من الوصول للخدمات المالية.

ما يلاحظ أن البلدان التي أعتمد نظام مختلط من القانون المشترك وقوانين الشريعة حققت معدلات شمول مالي مرتفعة احتلت المراتب الأولى في العالم العربي والإسلامي وذلك من خلال استقطاب شرائح هامة من المستهلكين كانت تعزف من الاندماج في النظام المالي لأسباب دينة وهذا من خلال تكيف قوانينها

بمرونة مع مستجدات التمويل الاسلامي وتسهيل العمل للبنوك الاسلامية مثل ماليزيا الكويت البحرين. في المقابل مازالت دول المغرب العربي تعاني من معدلات منخفضة من الشمول المالي إضافة إلى ضعف انتشار البنوك الاسلامية وبالتالي زيادة معدلات الاقصاء المالي.

4.التشريع الاسلامي والخدمات المالية الإسلامية في العالم العربي والاسلامي

1.4. التشريع الإسلامي: تنقسم القوانين والأحكام المتعلقة بالأنشطة البشرية إلى قسمين: قسم العبادات وقسم المعاملات. القانون التجاري الاسلامي يسمح بجميع المعاملات والعقود التي تكون خالية من الربا والغرر. إذا كانت العبادات لا تخضع للتغيير نجد أن المعاملات تتميز بالتطور والتكيف مع المستجدات من خلال عملية الاجتهاد (فقه المعاملات) فالاجتهاد يقوم على المواءمة البصيرة بين النصوص الشرعية قطعية الثبوت وبين متطلبات الأزمنة والأمكنة التي تطبق فيها الشريعة(Habib, 2006, P.86) .

فمن خلال الاجتهاد ومكانة القاضي يمكن الوصول إلى أحكام جديدة بالفهم الفعلي والأساس المنطقي للحكم الأصلي. طبعا الاجتهاد يكون فيما ليس فيه دليل قطعي من الأحكام، أما ما كان فيه دليل ظني في ثبوته أو دلالته أو فيهما معا، أو ما ليس فيه نص ولا دليل، فهو المجال الرحب للاجتهاد، وبهذا يتسع التشريع الاسلامي لمواجهة كل مستحدث، وتملك القدرة على توجيه كل تطور إلى ما هو أقوم دون التقليدي الأعمى للغرب أو الشرق.

إن تطوير فقه المعاملات يكون مطلوبا إما إعمالا بمبدأ رفع الحرج في الاسلام أو لمراعاة مقاصد الشريعة. ولهذا فالتشريع الاسلامي يتميز بالمرونة والتكيف مع ما هو في صالح العباد. على هذا الأساس نجد التأصيل الفقهي (التكييف الفقهي) كمفهوم منهجي يقصد به البحث عن أصل أو جذر فقهي ملائم لحكم مسالة مستجدة لم ترد في أبواب الفقه وليس لها أصل مباشر فيه، وذلك لبناء حكم شرعي عليه.

يوفر الفقه الحديث أمثلة لا حصر لها في تطبيق عملية التكييف الفقهي، فكل نظام حياة تغير وصار على الفقيه المعاصر أن يجتهد ليغطي كل المستجدات بأحكام فقهية تجمع بين روح الشريعة ومبادئها ونسقها المنطقي وبين التعاطي الإيجابي مع العصر والانخراط فيه، ومن دون ذلك سيكرس انعزالية الشريعة وتهميشها عن الحياة العامة (الحاج،2019 ، ص.66).

كما قلنا سابقا اعتمدت البلدان العربية النظم الغربية لكن مع انتشار البنوك الاسلامية وظهور التمويل الاسلامي أخذت بعض البلدان في سن قوانين وأنظمة تتماشي والعمل المصرفي الإسلامي مع ظهور المجمعات الفقهية والمراكز العلمية المتكونة من العلماء والقانونيين لإصدار الفتاوى التي تتماشي مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد والتمويل الاسلامي.

2.4.تطور التمويل الإسلامي في العالم:

1.2.4.تطور حجم الأصول: التمويل الإسلامي يشهد نمواً متسارعاً كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر. ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تطوراً واسعاً لاسيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن.

الشكل التالي يوضح تطور حجم أصول التمويل الإسلامي:

الشكل رقم (1): تطور أصول التمويل الإسلامي في العالم

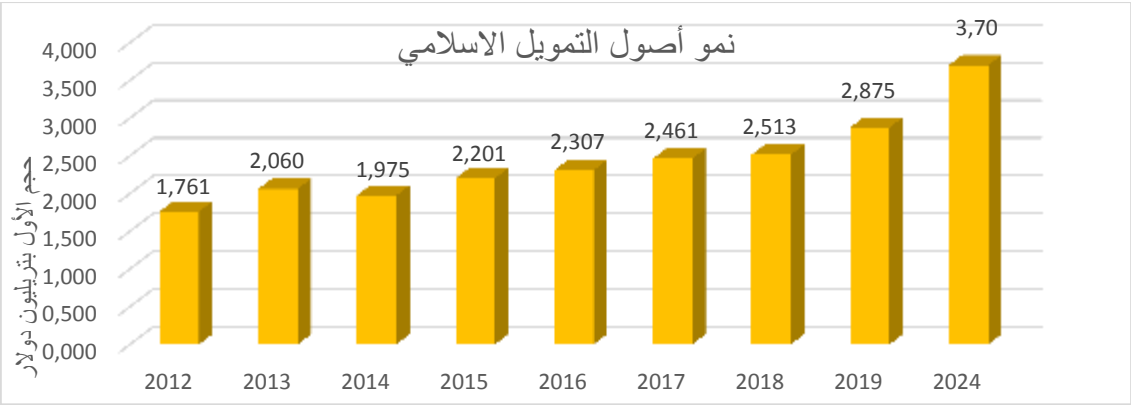

Source: (ICD-REFINITIV, 2020 , P.8)

نلاحظ من الشكل أعلاه تجاوز أصول صناعة التمويل الإسلامي عتبة 2 تريليون دولار منذ 2015 ومن المتوقع أن تصل إلى حدود 3.7 تريليون دولار بحلول 2024 نتيجة النمو السريع في حجم الأصول حيث بلغت نسبة النمو حوالي 14% سنة 2019.

الجدول التالي يوضح تطور ركائز التمويل الإسلامي 2017-2019:

الجدول رقم(4): تطور حجم أصول التمويل الإسلامي 2017-2019

ركائز التمويل الإسلامي	2017	2018	2019	الحصة (2019)
البنوك الإسلامية	1727	1745	1993	69%
الصكوك (SUKUK)	426	470	538	19%
مؤسسات مالية أخرى (OIFI)	142	145	153	5%
الصناديق الإسلامية (IF)	120	108	140	5%
التكافل	46	46	51	2%
المجموع	2461	2514	2875	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (ICD-REFINITIV, 2020)

يتكون التمويل الإسلامي من 5 ركائز وأعمدة رئيسية(Paltrinieria , 2020, P.6) أهمها البنوك الإسلامية التي تبلغ حصتها سنة 2019 حوالي 69 % من إجمالي أصول التمويل الإسلامي بنسبة نمو 14%. كما تحتل الصكوك الإسلامية (المرابحة، الإجارة، المضاربة، صكوك إسلامية وصكوك هجينة) حصة مهمة في قطاع التمويل الإسلامي بحوالي 19%. في حين تمثل حصة المؤسسات المالية الأخرى (OIFI) والصناديق الإسلامية (I. Funds) والتكافل كنظام تأمين إسلامي مجتمعة حوالي 12% من القطاع.

بعد التطرق لحجم التمويل الإسلامي في العالم نحاول فيما يلي معرفة مناطق الانتشار عبر العالم.

2.2.4. حجم الأصول حسب المناطق: الجدول التالي يوضح حجم الأصول الإسلامية من خلال الانتشار الجغرافي عبر العالم.

الجدول رقم (5): الانتشار الجغرافي للأصول الإسلامية سنة 2019

حجم الأصول حسب المناطق لسنة 2019	الوحدة (مليار دولار)	
المنطقة	الأصول	النسبة
دول مجلس التعاون الخليجي (GCG)	1235	43,23%
MENA(الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)	755	26,43%
جنوب شرق آسيا	685	23,98%

أوروبا	96	3,36%
جنوب آسيا	73	2,56%
افريقيا وجنوب الصحراء	8	0,28%
مناطق أخرى (من آسيا وأمريكا)	5	0,18%
المجموع	2857	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (ICD-REFINITIV, 2020)

- ✓ تتركز أصول التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تستحوذ هذه المنطقة على نسبة قاربت 43% من حجم أصول التمويل الإسلامي في العالم سنة 2019. في حين نجد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تستحوذ على نسبة 26% من حجم الأصول.
- ✓ ما يلاحظ كذلك ارتفاع حصة دول جنوب شرق آسيا لتصبح في حدود 24%.
- ✓ من جهة أخرى ورغم زيادة عدد المسلمين في البلدان الآسيوية إلا أن حجم التمويل الاسلامي مازال محدودا إلى حد كبير حيث لا يستأثر إلا بنسبة في حدود 18% بالمتوسط.

بالعودة لموضوع الأصل القانوني ودوره في انتشار الخدمات المالية الإسلامية نحاول في الجدول الموالي معرفة حجم الأصول الإسلامية بالنسبة لدول العالم العربي والإسلامي.

3.2.4. توزيع حجم الأصول عبر الدول:

الجدول رقم (6): حصة الدول من حجم الأصول لسنة 2019

الدول	حجم الأصول	النسبة	عدد البنوك
إيران	641	32,16%	41
العربية السعودية	477	23,93%	16
ماليزيا	297	14,90%	36
الامارات	194	9,73%	24
الكويت	125	6,27%	7

قطر	123	6,17%	6
البحرين	87	4,37%	33
بنغلادش	41	2,06%	25
اندونيسيا	38	1,91%	32

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (ICD-REFINITIV, 2020)

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- ✓ إيران والعربية السعودية تستحوذ حوالي 56% من حجم الأصول الإسلامية. طبعا هذه الدول تتبع نظام الشريعة الإسلامية.
- ✓ ماليزيا، الكويت البحرين تستحوذ حوالي 26 % من حجم الأصول الإسلامية، هذه الدول تزاوج بين القانون المشترك والشريعة الإسلامية.

5. الخاتمة:

إن التقاليد القانونية الأكثر مرونة والقادرة على التكييف مع تغير الظروف وظهور احتياجات جديدة من خلال سرعة إلغاء القوانين غير الفعالة واستبدالها بأخرى أكثر فعالية تحفز عملية التطور المالي وذات أهمية في زيادة معدلات الوصول للخدمات المالية. على هذا الأساس خلصت هذه الدراسة إلى:

1.5. النتائج: من خلال هذه الدراسة نخلص إلى ما يلي:

- ✓ تلعب الأصول القانونية دورا مهما في تفسير اختلاف مستويات التطور المالي ومعدلات الوصول للخدمات المالية (الشمول المالي) في مختلف الاقتصاديات، فالنظم القانونية التي تعمل على حماية أكثر للحقوق وإنفاذ القوانين والعقود والقدرة على التكيف بسرعة مع المتطلبات والاحتياجات التعاقدية تزيد من الثقة في النظام المالي من قبل الأفراد.
- ✓ مسألة مرونة القوانين وتكيف القوانين مع الظروف المتغيرة أمر حاسم لتطوير النظام المالي الاسلامي، على هذا الاساس نجد أن الفقه في الاسلام يتغير مع مرور الوقت والمكان ومسايرة أحوال المعاملات والعقود والمصلحة.

✓ بعد الحقبة الاستعمارية معظم الدول الاسلامية اعتمدت النظم القانونية الغربية، هذا الأمر كان له دور سلبي على بناء مؤسسات قانونية إسلامية قوية تعمل على تطوير النظام المالي وخاصة التمويل والصيرفة الاسلامية.

✓ قوانين الشريعة الإسلامية لها دور إيجابي على تطور النظام البنكي الإسلامي وزيادة حجم الأصول وبالتالي تحقيق مستويات مرتفعة من التطور المالي ومستويات عالية من الوصول للخدمات المالية. فالدول التي تعتمد في نظامها القانوني المستوحى من الشريعة الاسلامية ولم تتأثر تأثرا كبير بالدول الغربية كانت مكان خصب لتطور الخدمات المالية الإسلامية، حيث نلاحظ أن أيران والعربية السعودية حققت المراتب الأولى في حجم الأصول الإسلامية ومستويات الوصول للخدمات المالية في الترتيب العالمي.

✓ الجمع بين القانون المشترك وقانون الشريعة له أهمية كبيرة في رفع مستويات التطور المالي ومستويات الوصول للخدمات المالية، وذلك من خلال قابلية تكيف القوانين وخاصية التكيف الفقهي الموجودة في التشريع الإسلامي مع المستجدات، وعلى هذا الأساس نجد دول مثل ماليزيا والكويت تحقق مستويات عالية من التطور المالي والشمول المالي.

✓ الدول التي تعتمد نظام قانوني يزاوج بين القانون المشترك والشريعة الاسلامية اتسمت بالمرونة والقدرة على إحداث التغيرات التي تتلاءم مع التطورات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تطوير الصناعة المالية الاسلامية.

✓ الجمع بين القانون المدني والشريعة الاسلامية لم تكن له أهمية كبيرة على تنمية النظام البنكي الاسلامي وبالتالي تحقيق مستويات منخفضة من الشمول المالي، على هذا الأساس نجد دول مثل الجزائر، تونس والمغرب تحقق مستويات ضعيفة في الوصول للخدمات المالية التقليدية والإسلامية، تفسير ذلك أن عملية الجمع بين القانون المدني الفرنسي والشريعة الإسلامية يجعل هذا النظام أقل مرونة على إجراء تغيرات على القواعد القانونية وبالتالي عدم القدرة على التكيف (السرعة على التكيف) واستبدال قوانين غير فعالة ولا تتماشي مع العمل المصرفي الاسلامي بقوانين جديدة أكثر مرونة وتستجيب للاحتياجات التمويل الاسلامي والظروف التعاقدية التي تشجع على تطوير الصناعة المالية الاسلامية.

2.5. التوصيات:

✓ ضرورة بناء مؤسسات تعمل على حماية الحقوق التعاقدية مما يزيد الثقة في النظام المالي وزيادة معدل الوصول للخدمات المالية.

✓ العمل على بناء نظام قانوني له القدرة على التكيف مع المستجدات الحديثة ويتسم بالمرونة وخاصة في الدول التي تحقق معدلات منخفضة جدا من مستويات الوصول للخدمات المالية.

المراجع:

1- الحاج ,ع .(2019) .التأصيل الفقهي في الاجتهاد الحديث، تطويع الفقه لمقتضيات العصر . *Journal of Islamic Ethics*, 64-89.

2- عبد اللطيف مصيطفى, & عبـــــــــــاس بوهريـــــــــره. (2020). تشخيص تطور الصّناعة المالية الإسلامية وآفاق الشّمول المالي في اقتصاديات الأسواق الصّاعدة والاقتصاديات النّامية–اقتصاديات مجلس خدمات المالية الإسلامية نموذجا. *The International Revue of Entrepreneurial Finance* ,*3*(1).

3- فلاق صليحة, سوداني نادية, & حمدي معمر. (2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. *المعيار*, *12*(1), 278-291.

4- Arner, D. (2007). *Financial stability, economic growth and the role of law.* Cambridge University Press.

5- *data.imf.org/?sk=F8032E80-B36C-43B1-AC26-493C5B1CD33B&sId=1481207801912*. (2021, 05 15). Récupéré sur data. imf.org: data.imf.org/?sk=F8032E80-B36C-43B1-AC26-493C5B1CD33B&sId=1481207801912

6- Grassa, R. (2014). Law and Islamic finance: How legal origins affect Islamic finance development. *Borsa Istanboul Review*, 158-166.

7- Habib, A. (2006). Islamic law, adaptability and financial development. *Islamic Economic Studies*.

8- ICD-REFINITIV. (2020). *Islamic Finance Development Report 2020.* The Islamic development Bank group.

9- Paltrinieri, A., Dreassi, A., Migliavacca, M., & Piserà, S. (2020). Islamic finance development and banking ESG scores: Evidence from a cross-country analysis. *Research in International Business and Finance, 51*, 101100.

10- Porta, R. L., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1998). Law and finance. *Journal of political economy*, *106*(6), 1113-1155.

11- Siems , M. (2007). Legal origins: Reconciling law & finance and comparative law. *McGiLL Law Journal*, 55-81.